ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Dr. Amal Aoutaiwi Abbas
Wasit Education Directorate

Keywords:
diversity , social diversity , social diversity forms , social diversity manifestations, the Iraqi constitution and the protection of the social components, social diversity and the federal system , conclusions

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	26 May 2022
Accepted	4 Jun 2022
Available online	1 July 2022

The Effect of Social Diversity on the Nature of the Political System in Iraq

A B S T R U C T

The research aims to study the problem of social diversity and its role in determining the form of political system in Iraq and to identify the degree of response by the 2005 Iraqi constitution in terms of reference to this diversity and preserving the peculiarities of the Iraqi social components such as identifying with the essence, forms and manifestations of this social diversity in Iraq . The study also reached some conclusions.
The research found out that the post- 2003 political system delegated much power to the regional federal administrations in terms of choosing language, the kind of school education ,determining the official holidays which mark traditional occasions celebrated by these communities and establishing security forces of their own for providing protection according to the Iraqi constitution. The study concludes that social diversity in Iraq falls into two kinds: religious and ethnic. The religious diversity is a result of the existence of sects and denominations while the ethnic diversity came as a result of consecutive migrations into Iraq. The federal system is characterized by many traits a matter which render it a potential solution for tackling various socially-diverse societies because it combines the two paradoxical principles of partnership and independence . Through the principle of partnership ,on the one hand , the various communities and groups become able to take part in the general authority of the central government while , in terms of the principle of independence, the right of maintaining their own peculiarities is ensured through a local constitution of their own . Hence , the federal system of government represents a solution to the problem of the religious , ethnic and linguistic diversity that characterizes the Iraqi society

© 2022 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

أثر التنوع الاجتماعي في بناء شكل النظام السياسي العراقي
دراسة في الجغرافية السياسية

م .د امل عطيوي عباس / وزارة التربية / مديرية تربية واسط

الخلاصة:

يستهدف البحث دراسة اشكالية التنوع الاجتماعي واثره في تحديد شكل النظام السياسي، والكشف عن مدى استجابة الدستور العراقي لعام 2005 في احتوائه التنوع والحفاظ على خصوصيات المكونات الاجتماعية العراقية، من حيث التعرف على ماهية التنوع الاجتماعي، ووصوره ومظاهر التنوع الاجتماعي في العراق، فضلا عن التوصل الى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الحكم بعد عام 2003 اعطى صلاحيات كبيرة في ادارة الاقاليم الفيدرالية من حيث اختيار اللغة ونوع التعليم ومنح العطل الي تعد اعيادا لتلك المجموعات حتى انشاء قوات امنية لحمالية تلك المكونات، حسب الدستور العراقي، ووجدت الدراسة أن التنوع الاجتماعي في العراق قد تمثل في صورتين، تنوع ديني وتنوع قومي، والتنوع الديني يتفرع الى مذاهب وفرق، والتنوع القومي كان نتيجة الهجرات المتعاقبة على العراق، وكذلك يتميز النظام الاتحادي بمميزات عدة، وهو ما يجعله حلا لاشكاليات المجتمعات المتنوعة، اذ انه يجمع بين مبدئين متعارضين هما المشاركة والاستقلال، فمن خلال مبدأ المشاركة فهو يمكن الجماعات المختلفة من المشاركة في السلطات العامة في الدولة، ومن حيث مبدأ الاستقلال فهو يمنحها حقها في الحفاظ على خصوصيتها الذاتية وفق دستور مخلي خاص بها، وبذلك يكون حلا لاشكالية تنوع المجتمع العراقي دينيا ومذهبيا وقوميا ولغويا.

الكلمات المفتاحية: التنوع، التنوع الاجتماعي، صور التنوع الاجتماعي، مظاهر التنوع الاجتماعي، الدستور العراقي وحماية المكونات الاجتماعية، التنوع الاجتماعي والنظام الفيدرالي، النتائج.

1.اشكالية البحث:

تشكل ظاهرة التنوع الاجتماعي احد السمات البارزة في المجتمعات الانسانية المختلفة والتي لا يكاد يخلو منها اي مجتمع عبر العصور والازمنة التاريخية المختلفة، وعلى الرغم من هذا التنوع يمكن ان يعزز قيم المواطنة ويشكل احد مظاهر الدولة الحديثة في ظل التعايش السلمي بين الفئات والعناصر المختلفة من البشر، الا ان التجارب الدولية تؤكد ان هذا التنوع كان ولا زال يمثل اشكالية كبيرة لمعظم الدول، يحوي من

الخطورة ما يصل احيانا الى تهديد كيان الدولة وزعزعة امنها القومي واستقرارها الاجتماعي والسياسي بل وحتى الثقافي.

تاريخيا استمر التهميش والاقصاء للاقليات الدينية والقومية والثقافية في ظل الحكومات المتعاقبة، حتى بعد تغير النظام السياسي في العراق وتحول النظام السياسي فيه الى نظام برلماني لأول مرة، بموجب دستور 2005 النافذ، تولدت وبدوافع التمييز والتهميش الطائفي والقومي لدى جميع الاقليات الرغبة ببناء دولة تقوم على اساس التعايش السلمي والتعدد الثقافي والاثني والديني والعرقي بين طوائف وفئات مختلفة. التساؤل الاساس في هذه الورقة يبين هل جميع العراقيين من مختلف القوميات والطوائف والديانات والثقافات مجتمعين على ضرورة العيش معا في ظل دولة واحدة موحدة قائمة تحفظ للجميع حقوقهم وكرامتهم، دون تهميش واقصاء او تمييز، فما هي افضل الطرق الديمقراطية لتحقيق ذلك إشكالية هذه الورقة البحثية تتلخص في التنوع الاجتماعي واثره في تحديد شكل الدولة، والكشف عن مدى استجابة الدستور العراقي لعام 2005 في احتوائه التنوع والحفاظ على خصوصيات المكونات الاجتماعية العراقية خلال المرحلة الراهنة؟ وتحمل هذه الاشكالية في طياتها أسئلة فرعية:

- ما المقصود بالتنوع الاجتماعي؟
- ماهي صور ومظاهر التنوع الاجتماعي في العراق.
- ما مدى تاثير التنوع الاجتماعي في تحديد شكل الدولة العراقية

2.اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث في أمكانية ان تساعد نتائج البحث على معرفة اشكالية التنوع الاجتماعي وعلاقتها بالنظام السياسي من خلال معرفة صور ومظاهر التنوع الاجتماعي في العراق وكذلك دور الدستور العراقي في حماية المكونات العراقية فضلا عن ذلك ستضيف الدراسة إلى المعرفة الحالية بما يساعد في فهم النظام الفيدرالي وضمان حقوق المكونات العراقية.

3.هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى دراسة اشكالية التنوع الاجتماعي واثره في تحديد شكل الدولة، والكشف عن مدى استجابة الدستور العراقي لعام 2005 في احتوائه التنوع والحفاظ على خصوصيات المكونات الاجتماعية العراقية، وكذلك معرفة صور ومظاهر التنوع الاجتماعي في العراق.

اولا: التنوع الاجتماعي مقاربة مفاهيمية

يستخدم مصطلح التنوع للتعبير عن جماعات لها فوارق أو خصوصيات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة وتشكل هذه الخصوصيات قاعدة لقوتها السياسية، أو توزيع اتخاذ القرار بين جماعات أو مؤسسات متنوعة، فأن مصطلح التعددية تشير الى مجتمع تكون فيه القوة موزعة بصورة واسعة على جماعات محددة مرتبة في أنماط متعددة للصراع أو المنافسة أو التعاون، والمجتمع التعددي هو المجتمع المتباين والمتنوع من الناحية العرقية أو الطائفية أو للغوية أو الثقافية أو السياسية، والمجتمع المتعدد بحسب (ليفرل نيفال) يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشمل كل منها هوية خاصة(الميالي علي،٢٠٢٠: ٨)، أما من الناحية الاجتماعية فتعني التعددية وجود جماعات ومؤسسات غير متجانسة في المجتمع يكون لها اهتمامات اقتصادية ودينية واثنية وثقافية متنوعة(عادل سهاد،٢٠٠٥: ٤٣)، ومن الناحية السياسية-الاجتماعية أفرزت ظاهرة المجتمعات التعددية في الدول الحديثة بالاستقلال مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية عدة داخل الدولة الواحدة، فتعدد المكونات واختلاف قيمها الدينية والقومية والثقافية داخل الدولة الواحدة من جهة، وعدم خلق أو ضعف مفهوم الدولة المواطنة المرتبط أصلا بالدول الديمقراطية والمجتمعات المتقدمة من جهة ثانية أعاق ظهور مفهوم المجتمع الواحد، الأمر الذي أدى إلى بروز الولاءات المحلية أو الإقليمية المستندة على القومية والدين والعرق والمذهب، وبالتالي فان هذه الولاءات المتعددة أدت إلى ظهور انقسامات عميقة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية .. الخ، داخل الدولة الواحدة (مهدي علي ،٢٠٢١: ٣).

يرى (ليفرل نيفال) ان التنوع الاثني والديني واللغوي قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وتمزق الوحدة الوطنية داخل المجتمع الواحد إذا ما اقترن بالتمايز الاجتماعي أو البقي، لأن ذلك سيؤدي بالنتيجة الى اهتمام كل جماعة بمطالبها الخاصة، أي عندما يكون تقسيم العمل أو توزيع السلطة أو الوظائف العامة قائما على اعتبارات اثنية وليس على اعتماد معيار الكفاءة أو المعايير الموضوعية الاخرى، وعلى هذا فان المجتمع المتعدد في رأي فيرنيفال هو مجتمع ليس له مطلب اجتماعي مشترك (مهدي علي،٢٠٢١: ٥) وقد طور م.ج. سميث تعريف فيرنيفال هذا وذهب الى القول بأن مجرد وجود التباينات الثقافية داخل المجتمع ليس كافيا للقول على تنوع المجتمع، بل اشترط يجب أن تنطوي تلك التباينات بين الجماعات على اختلاف في المؤسسات

(السياسية، الاقتصادية، الدينية، التعليمية)، بل ذهب الى ابعد من ذلك بالقول (ينبغي أن تؤدي تلك التباينات الى حدوث تعارض بين الجماعات المختلفة على نحو يمنع وحدة المجتمع الا عن طريق القسر والاكراه الذي يمارس من قبل الجماعة الاقوى في المجتمع(عاشور محمد،١٩٩١: ٢١)

ثانيا: مظاهر التنوع الاجتماعي

يتميز المجتمع العراقي بمزيج متعايش من الاثنيات العرقية والمذهبية والقومية واللغوية،وهي في حالة من الانسجام والتراخي والقرابة، وترتبط بالهوية الوطنية المشتركة، وتمثل هوية التنوع ومعايير الاختلاف في المجتمع الواحد، ويعبر دستور الدولة العراقي عن جميع مكونات المجتمع العراقي ويراعي مظاهر التنوع الاجتماعي ويتنظم مستويات السلطة المختلفة، وعليه سنوضح مظاهر التنوع الاجتماعي بدا بالتنوع القومي، ثم التنوع الديني في العراق.

1-التنوع القومي تتعدد القوميات في العراق فالى جانب العربية هناك القومية الكردية والتركمانية والتي سنتحدث عنها وفق الاتي..

- العرب: تعني كلمة عرب في اللغات السامية الجدب والفحولة، وكانت تطلق هذه اللفظة على سكان الجزيرة العربية، والمقصود منها قديما (غرب) للاشارة الى سكان البادية الغربية، وتشير المصادر الى ان اصل العرب من الاقوام السامية(مهدي علي:٢٠)، وينقسم عرب العراق الى قسمين، البدو المتنقلين من مكان لاخخر طلبا للمرعى والكلا، والاخر الحضر الذي اتخذ يعضا منهم ضفاف الانهر مكانا للعيش وهم الزراع، بينما سكن البعض الاخر المدينة واحترفوا الصناعة والتجارة والوظائف(الحسني ،١٩٥٨: ٣٥)

- الكرد: لقد اختلف المؤرخون حول أصل الأكراد وطرحت عدة نظريات وافتراضات متنوعة: قبائل آريه نزحت إلى الجبال من إيران منذ القدم واختلطت بالقبائل الجبلية الأصلية. أو قبائل سامية وسومرية رافدية نزحت إلى الجبال واختلطت بالقبائل الأصلية ثم خضعت للقبائل الآرية. أو قبائل جبلية أصيلة تبنت اللغة الآرية الإيرانية.

ويؤكد المؤرخ الكردي الملا (محمود بيازيدي) بان أصل الأكراد هو من النسب العربي ويقول: (إن الأقوام الكردية نشأت من البدو أسلاف العرب، فلقد أنفصل قسم من تلك الأقوام العربية في الماضي وجاءوا مع

عائلاتهم وأولادهم ليستوطنوا في هذه الأماكن حيث كانوا جميعاً يشكلون قبيلة واحدة متضامنة، بالإضافة إلى أن لغتهم في الماضي كانت العربية) (بايزيدي،٢٠١٠: ٣٥)

وعليه يمكن ان نفسر هذا في كون ان الفتوحات الإسلامية وسيطرة الدولة العربية الإسلامية عبر مراحل تاريخية مختلفة جعلت من الاكراد ينسبون نفسهم الى الهوية العربية لسيطرة نفوذ العرب على هذه المنطقة، بالتالي تحقيق نوع من الانتماء والأمان لأنفسهم، من ناحية ومن ناحية أخرى تم اقناع الاكراد فيما مضى بأنهم من أصل عربي لضمان عدم تمردهم على الدولة العربية آنذاك. هذا في احتمال اول. من احتمال ثان: يمكن تفسير ذلك في ان الذاكرة الكردية ذاكرة شفوية لم تشهد تدوين التاريخ الا مؤخرا وقد اعتمدت الشعر الشفاهي كوسيلة لحفظ تاريخها، وبحكم احتكاكها المستمر الطويل تاريخيا في الحضارة العربية الإسلامية قد امتزجت ملامح الذاكرة وقصص الشعوب الكردية في التاريخ العربي وصيغة اساطيره عبر تثاقف الشعبين.

أما شاكر خصباك فيقول عن أصل الأكراد، يبدو أن الأصل التاريخي للشعب الكردي يعود إلى الكوتين، وهناك نظريتان في تفسيرها، الأولى ترجع الكلمة إلى (فوتو)، والثانية ترجعها إلى (كيرتي) أو (سيرتي). فالأولى تربط الأكراد بشعب (كوتو) وهو الأقوام الذين عاشوا في مملكة (كوتيام) الواقعة على الضفة اليسرى من نهر دجلة، بين نهر الزاب الصغير ونهر ديالى. أما النظرية الأخرى فتربط الأكراد (بالكرتيين) وهم قوم كانوا يعيشون في غربي بحيرة فان، وقد تفرقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الأكراد في الوقت الحاضر "(نيكتن باسيل،١٩٦٧: ٢٣)

اما عن رأي المستشرقين في أصول الأكراد: فقد ظهر اهتمام عام بالأكراد في الغرب (الدول الأوربية)، من قبل الدوائر الدبلوماسية بشكل رئيسي.. بدأ من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد قام ناشطون سياسيون واجتماعيون من الدول الغربية المختلفة بكتابة أبحاث كثيرة عن الأكراد، انطلاقا من بعض الاهتمامات لتحقيق توصيات دوائر مختلفة عليا، وتقدم هذه الدراسات مادة غزيرة للاختصاصيين المهتمين في مسائل الشعوب الشرق أوسطية. ولم يتفق العلماء والباحثون عن تحديد أصل الأكراد، برغم وجود بعض نقاط الاتفاق المشتركة بين نظرياتهم المتضاربة.(مطر سليم، ٢٠٠٨: ٤٠٣)

- التركمان: قبيلة من القبائل التركية التي وفدت من وسط أسيا، وتحديدا من منغوليا موطنهم الأصلي. الفرق بين التركمان والأتراك هو كالفرق بين العدنان والقحطان أصل العرب. أما ألاختلاف اللغوي بينهما هو كاختلاف اللهجة العربية العراقية و اللهجة العربية السورية، (مازالت اللهجة التركمانية تحتفظ بنسبة 40% من المفردات العربية بخلاف اللهجة التركية التي أدخلت إليها، بعد تأسيس الجمهورية التركية، المفردات

الإنكليزية والفرنسية بنسبة أكثر من 30% بدلا من المفردات العربية، وما زال التركمان يعتمدون الحروف العربية في الكتابة انور وجدي)

وتعد لغة تركمان في العراق من الجماعات التي تعود بأصولها القديمة الى آسيا الوسطى الناطقة بالتركستانية والتي تتكون من الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل (أوزبكستان وقرغيزستان وكازخستان وطاجكستان وتركمانستان). وقد ارتبطت منطقة آسيا الوسطى بعلاقات تاريخية قديمة مع منطقة المشرق وبالذات مع العراق ان الحضور التركماني الحقيقي الذي دونه التاريخ يعود الى أوائل الفتح العربي الاسلامي، أن معظم أفراد الجيش الاسلامي بقيادة (عبيد الله بن زياد) عام (54هـ) الذي فتح تركستان كانوا من المحاربين العراقيين، الذين استقروا هناك وتزاوجوا مع التركستان. ولم يكتف العراقيون بالاستقرار والتزاوج مع الترك بل انهم بعثوا بالمقاتلين الترك ليستقروا بدورهم في العراق(سعد ياسين ، ٢٠٠٦: ٣٣)

2-التنوع الديني

يتميز العراق بالتنوع الديني والمذهبي، والذي يتمثل بالديانة الاسلامية والديانة المسيحية والديانة اليهودية وهناك الصابئة المندائية، والايزيدية، وستوضح تباعا:

- المسلمون:تقدر نسبة المسلمون في العراق 95% من مجموع السكان، ويشكلون الغالبية العضمى حيث ينقسمون الى طوائف عدة، الا أن هناك طائفتان رئيسيتان هما السنة والشيعةالتي تعني بحسب ابن منظور شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض، وتشير الادبيات ان مصطلح الشعية له دلالات سياسية وعاطفية أكثر مما ينبغي أن تكون عليه فقهية مذهبية والتي تحولت اليه لاحقا على يد جعفر بن محمد الصادق الذي يأتي أسمه مرادفا لأسم الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهي تسمية تطلق على شيعة العراق عموما، وبصورة عامة تفرقت الشيعة إلى فرق، (زيدية، واسماعيلية، وكيسانية، وفطحية، واثنى عشرية(الشيرازي ، ٢٠٠١: ١٢٨) اما السنة في الشرع تعني كل ما مأخوذ عن النبي محمد ص من قول أو عمل وسائر أحواله، والمراد بها هنا طريقة النبي محمد (ص) ويطلق مصطلح السنة على فئة اجتماعية اسلامية المقصود بها المذهب السني المتبعون لسنة النبي محمد (ص) وخلفائه الراشدين، ومن معتقدات المذهب السني هو أن الامامة عندهم فرع من فروع الدين وليست من أصوله، ويجب الا تثبت الإمامة بالنص أو التعيين وانما بالشورى والاختيار والاجتماع، اما شروطها فلم تشترط بضرورة أن يكون الإمام من بني هاشم أو من ذرية علي بن ابي طال (عليه السلام)كما هو الحال لدى

الشيعة، وإنما اشترطت أن يكون قرشيا بالاستناد الى الحديث النبوي الشريف (الائمة من قريش)، وكما لم تشترط لديهم عصمة الإمام، وأنما أجازت إمامة المفضول مع وجود الفاضل(ياسين سعد)

- الايزيديون: يتواجد الإيزيديون في الشمال والشمال الغربي من العراق وبالتحديد في قضائي الشيخان وجبل سنجار والقليل منهم في قضاء زاخو(الديوه جي،٢٠٠٣: ١٩٩). وبعض قرى ونواحي قضاء تلكيف وناحية بعشيقة وهم من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق وجذور ديانتهم تعود إلى الآف السنوات في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا)، ويذهب الإيزيديون الى أن عددهم في العراق يتجاوز خمسمائة وستين الف نسمة(سلوم سعد،٢٠١٣: ١١). أما أصل تسمية هذه الجماعة فقد أثارت لبساً وصورة نمطية عن طبيعة معتقداتهم ف (ئيزي) أيزي أوأيزد يعني الله و(ئة زداي) يعني الخالق باللغة الكردية و(أيزوان –أيزدان) يعني الله أو الرب باللغة الفارسية، والإيزيدي يعني عبد الخالق. ويطلق الايزيديون على أنفسهم الاسم (إيزيدي) بما معناه من (خلقني) وليس يزيدي نسبة إلى يزيد بن معاوية كما هو شائع عند الناس(سلوم سعد:٤٠(سعد سلوم، مصدر سابق: ص140).

- الصابئة المندائيون: تواجد الصابئة في العراق ويعيشون على ضفاف نهري دجلة والفرات، وفي بغداد وجنوب العراق (العمارة بشكل خاص) وهم جزء من سكان العراق الاوائل عبر تاريخه الحضاري ومنذ الفتح الاسلامي واقامة الدولة الاسلامية كان الصابئة يسكنون البطائح وأمتدت ديانتهم إلى غير وادي الرافدين منها فلسطين والشام ومصر ويسكنون على ضفاف الانهار لما للماء والطهارة من أهمية في حياتهم الدينية والاجتماعية(حسون بقال،٢٠٠٣: ٣٢). واستنادا إلى منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) HRW كان يعيش في العراق نحو30 ألف مندائي في زمن النظام السابق حتى عام 2003، وقدرت تقارير إعلامية في عام 2005 أن عددهم كان أقل من 13 ألفا، أي نحو ثلث عدد المندائيين قبل الحرب(تانيجا،٢٠٠٣: ٣٧). أما أصل كلمة الصابئة المندائيين هي أن كلمة الصابئة مشتقة من الفعل الآرامي المندائي صبا- أي غطس - ارتمس – اصطبغ - تعمد في الماء الجاري. أما كلمة المندائيين فهي مشتقة من الكلمة المندائية (يدا – أدا) الذي يعني (يعرف أو يعلم) وبذلك يكون معنى الصابئة المندائيين هو: المصطبغون المتعمدون العارفون بوجود الله وتوحيده(حسون رائد، 1998:٨).

- المسيحيون: ظهرت (المسيحية) في العراق في غضون المئة الأولى للميلاد، بعد أن استولى الفرثيون على العراق(عبد الباقي ،٢٠١٤: ١٥). والمسيحية تعد التوراة وأسفار الأنبياء السابقين عليها كتباً مقدسة ويطلق عليها العهد القديم(الخريجي،١٩٩٠: ٣١٥). ويمكن تحديد هوية مسيحيي العراق على أساس إثني

ومذهبي، فهم متنوعون إثنياً ما بين مسيحيين أرمن وكلدان وسريان وأشوريين وينقسمون مذهبيا إلى مسيحيين أرثدوكس وكاثوليك وبروتستانت وإنجيليين. وهم وأن كانوا ينتشرون في مناطق متعددة من العراق لكن تمركزهم الأساس في بغداد وأربيل (منطقة عينكاوة)، والموصل (سهل نينوى)(سلوم سعد: ١٣٣). وتشير تقديرات المنظمات المسيحية إلى أن عدد المسيحيين كان يقرب من مليون و400 ألف مسيحي، الا أن هذا العدد تضاءل في السنوات الماضية بسبب الهجرة المتواصلة ليصل إلى أقل من نصف العدد السابق، وبعد اجتياح داعش لمحافظة نينوى ونزوح سكانها من المسيحين تضاءل العدد إلى مستويات قياسية، اذ تقدر منظمات مسيحية ما تبقى من مسيحي العراق ما بين 250- 300 ألف مسيحي(سلوم سعد: ٢٣).

- الديانة اليهودية

نشأت الديانة اليهودية في بابل بعد استقرار عشرات الالاف من اليهود منذ القرن السابع ق.م. وقد كتبوا وطوروا كتابهم المقدس (التوراة- أي التراث) الذي كان في أصله الاول عبارة عن سير شعبية شفاهية لقبائل العبرانيين في فلسطين. لكنهم في بابل كتبوه وحسنوه ووضعوا فيه جميع عقائد وشرائع وأساطير العراقيين. لهذا فأن (يهودية التوراة) تعتبر نسخة من الديانة البابلية، إذ تخلو تماما من الحديث عن الجنة والحياة الاخرى ويوم الحساب. وقد نقلت اليهودية التشريعات الدنيوية البابلية ومنها (شريعة حمورابي) باسم (شريعة موسى). بل حتى (مفهوم الجنة) في التوراة، هو دنيوي مادي تماما، يتمثل بالعودة الى (فلسطين، الارض الموعودة)!! وهنا تكمن اهمية (العودة الى فلسطين) في الديانة اليهودية وتقديسهم لـ (اسرائيل الحالية)، فهي (جنتهم الموعودة)!!

ولكن بعد بضعة قرون وبتأثير (العرفانية المصرية) تبنت اليهودية يوم الحساب والجنة. حيث تم ذكر الجنة بعد قرون في التلمودين البابلي والفلسطيني. (التلمود تعني التلمذة والتعلم). وقد تطورت الروحانية الاخروية اليهودية بشكل أكبر في (عقيدة القبالا، أي القبول والتسليم) التي نشأت في الاندلس واربا بتأثير التصوف الإسلامي(مطر سليم ،٢٠١٨)

النص الانف للباحث سليم مطر، الذي يعتقد بأصل الديانات السماوية عراقياً، فبالرغم من عدم اختلافه عن فترة تواجد اليهود كأقوام في العراق في القرن السابع قبل الميلاد لكنه يعتقد بوجود الديانة كان سابقا لذلك في العراق. ويثير هذا النص وقفات كثيرة، عن أصل اليهودية عراقياً. كيف يفهم ذلك؟

يجيب الدكتور احمد سوسة عن موضوعة أصل اليهود العراقي في الاتي:

إن أقدم وجود لليهود في العراق يرجع إلى عهد الإمبراطورية الأشورية العراقية الأخيرة الذي دام ثلاثة قرون كاملة ما بين سنة ٩١١ و١١٢ ق. م. وذلك حين حرّر الأشوريون فلسطين من اليهود في عدة حملات قاموا بها على فلسطين فنقلوهم أسرى إلى شمالي العراق في أماكن جبلية نائية (مناطق شمالي العراق وإيران وتركيا) وأحلوا محلهم أقواماً من مختلف أنحاء الإمبراطورية الأشورية. وقد كان لظهور هذه الإمبراطورية على مسرح الأحداث التاريخية أثر بليغ ذو شان عظيم غير وجه الشرق. فقد بلغ عدد الملوك الذين حكموا في هذه الفترة 16 ملكاً دون أكثرهم أخبار حملاتهم العسكرية ورحلاتهم في البلدان التي فتحوها وإنجازاتهم الإعمارية. وقد تمكن الأشوريون من إعداد جيش منظم أعانهم على تأسيس امبراطورية سامية عظيمة بلغت من القوة العسكرية بحيث سيطرت في ذروة اتساعها على جميع أراضي الهلال الخصيب ومن ضمنها مصر، هذا عدا فتوحاتهم للمناطق الجبلية في الشرق والشمال حتى بلاد أرمينية. وقد لعبت هذه الإمبراطورية دوراً رئيساً في القضاء على مملكة إسرائيل نهائياً وتحطيم مملكة يهوذا وسبي السكان اليهود إلى مختلف أنحاء آشور.(سوسه أحمد ٢٠٠٠: ٠)

ويضيف احمد سوسة: لم يكتفي اليهود بان اعتبروا العراق وطنهم الأصلي باعتبارهم نزحوا من العراق مع إبراهيم الخليل إلى فلسطين، بل ربطوا تاريخهم القديم بجزيرة العرب أيضاً بدعوة أن اليهود هاجروا من فلسطين إلى جزيرة العرب بعد تشريدهم على يد الرومان في القرن الأول للميلاد. وعلى هذا الأساس اعتبروا جزيرة العرب موطن اليهود الثاني، فالمستر برنز مؤلف كتاب المدنية الغربية، يقول ما نصه: إن أكثر الباحثين يتفقون على أن الجزيرة العربية هي معلن اليهود الأصلية. وهذا الكتاب جامعي يُدرّس في أكثر جامعات العالم وقد طبع منه لحد الآن سبع طبعات، وقد سبقت الإشارة إليه وهكذا اعتبروا شبه جزيرة العرب أرضاً يهودية طوال التاريخ وان غور الأردن يفصل أرض إسرائيل الشرقية عن الغربية. هذا ما يلقنونه لطلاب الجيل الجديد من عرب ويهود في كتبهم المدرسية في إسرائيل. مل من أحد رد على ذلك، ليوضح للعالم ما أثبته المصادر التاريخية من أن يهود جزيرة العرب كانوا عرباً تهدوا وهم في ديارهم وبقوا محافظين على قوميتهم ولغتهم العربية من غير أن تكون لهم أية صلة مع يهود فلسطين ولم يفرق بينهم وبين القبائل العربية الأخرى غير الدين). والظاهر أن تقبل الناس لادعاءات اليهود في تاريخهم القديم عبر فترة تمتد إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ سنة ناشئ عن كون اليهود احتكروا قبل الاكتشافات الآثارية في القرنين التاسع عشر والعشرين المدونات التاريخية لأنفسهم باعتبارها أقدم مرجع في الوجود فضلاً عن الطابع القدسي الإلهي الذي اضفوه عليها ، إذ لم يظهر أي دليل أو مصدر يستند إليه في نقضها أو مناقشتها حتى اكتشفت كتابات الأقوام التي سبقت عصر اليهود بعدة قرون وقد وصلتنا وهي معاصرة الزمن كتابتها بنصها الأصلي

، فتم للعلماء حل رموز كل منها ، مثل كتابات السومريين والأكديين والسوريين والكنعانيين والفينيقيين والأراميين والأشوريين والبابليين والمصريين والحيثيين وغيرهم ، فكشفت هذه الكتابات عن زيف أكثر الادعاءات المذكورة وأصبح لدى العلماء مصادر كثيرة يستندون إليها في مناقشتها والتشكيك بصحتها مقتحمين الحواجز القدسية التي كانت ولا تزال تفرضها الكتابات اليهودية(سوسه أحمد: ٢٢)

رابعا: الدستور العراقي وحماية المكونات الاجتماعية

يعد الدستور العراقي الدائم لعام2005 اول وثيقة تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام1924(احمد عبد الجبار ، ٢٠٠٥ : ٧)، وهو متقدم بأشواط كثيرة على دساتير المنطقة العربية ودول الجوار من حيث إقرار الدستور للقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي، واللامركزية، والفيدرالية (الاتحادية) والحقوق والحريات الاساسية والمدنية غير ان الدستور يفتقر الى وسائل حماية هذه القواعد للحريات، كما انه ينطوي على مواد غامضة متناقضة كثيرة، ويتضمن نقاطا خلافية بصدد الفيدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية، أو ثغرات في وجود المؤسسات والمفوضيات مثل مجلس الاتحاد (النصف الثاني الجديد من البرلمان)(عبد الجبار،٢٠٠٦: 61)، اضف الى ذلك أن الدستور يقوم على فراغات تشريعية تزيد على الستين قانونا تنتظر من يسنها، وعلى فراغات مؤسساتية قضائية وقانونية واقتصادية تنتظر من ينشئها، وبهذا المعنى يرتكز الدستور على فراغات قانونية وفراغات مؤسساتية.

خامسا: التنوع الاجتماعي والنظام الفيدرالي في العراق.

تمثل الانقسامات الاثنية والعرقية تحديات حقيقة ازاء العديد من الديمقراطيات النامية أن لم تتم معالجتها بعناية فأن مثل تلك الصراعات من الممكن أن تؤدي إلى عودة الدكتاتورية أو إلى الحرب الأهمية الدامية ليست هناك طريقة كاملة لضمان عدم الوصول إلى مثل تلك النتيجة ولكن في بلدان مثل العراق هناك ميكانيكية واحدة ضرورية من أجل الحد من تلك المخاطر إلا وهي اللامركزية الفيدرالية (ايليا سومين، 2005: 15) فقد تم تبني الفيدرالية في مناطق شهدت صراعات سابقة وذلك كحل في أعقاب النزاع المسلح في كل من البوسنة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا، كما ان الفيدرالية ساعدت على تقوية الديمقراطية وتخفيف الصراع الديني والأثني في بلدان عدة مثل الهند وكندا وسويسرا في جميع تلك الدول، فان الأقليات ذات الكثافة الجغرافية قد تصالحت مع نفسها في الانتخابات الديمقراطية على المستوى الوطني لان الفيدرالية قد مكنتهم من السيطرة على حكومات مناطقهم ويستطيع العراق الافادة بصورة كبيرة من هكذا تنظيم (اندرسون، ٢٠٠٧: ٢).

والحقيقة الأخرى التي يمكن ان نطرحها هنا هو مطالبة واصرار جماعات وتيارات عدة في العراق على تطبيق الفيدرالية ومنهم اكراد العراق، فالكرد في سعييهم المتواصل ومنذ سنوات طويلة من أجل تحقيق أهدافهم لا يوافقون ولا يرضون بعد اليوم بالعودة إلى الوضع السابق الذي كانوا عليه في ظل الحكومات المركزية التي توالت على اضطهادهم وهم ـ الان مصرون على تنفيذ مطلبهم في تطبيق النظام الفيدرالي الذي يوفر لهم بصورة قانونية ودستورية الحفاظ على حقوقهم ويلبي مطالبهم بعد أن تخلوا عن مطلب الاستقلال عن الدولة المركزية في الوقت الحال والكرد تمسكهم بوحدة العراق على لسان مسؤوليهم وهذا ما ذكره مسعود برزاني حين قال "نقول باعتزاز أن كردستان هي جزء من العراق الفيدرالي ولا مجال للانفصال (احمد قصطان، ٢٠٠٩: ٣٤) أما شيعة العراق والذين يشكلون الأكثرية السكانية في المجتمع العراقي فهؤلاء يجدون انفسهم قد عزلوا عن المناصب والوظائف والمستويات المهمة في الدولة لمرحلة زمنية طويلة بسبب سياسة التمييز الطائفي المتعمدة ضدهم من قبل النظام، واكثر من ذلك يعتقدون بأنهم ـ قد نالوا قدرا هائلا من الظلم والاضطهاد والإقصاء السياسي والوظائفي والاقتصادي وحرمت مناطقهم من التطوير العمراني والحضاري وقد جرى كل ذلك تحت شعارات ومسميات مظللة كاذبة رفعتها السلطة لأكثر من ثلاثين عاما وهو الان بعد تلك التجربة المرة الغير مستعدين، لا سيما بعد زوال النظام للعودة إلى الوضع السابق الذي كانوا عليه مهما كانت النتائج ومهما كان الثمن (ياسين باقر،٢٠٠٦: ٥٣).

ان الحكم الفيدرالي الفعال يجب ان يرتكز على أساس دستور مدون وسيادة القانون، يضع الدستور الإطار والمبادئ الأساسية للنظام الفيدرالي ويكون للدستور أهمية رمزية في تعزيز الوحدة أو الخلاف او الشقاق داخل البلد، كما تعد الدساتير المدونة أمرا أساسيا في الأنظمة الفيدرالية لإرساء الإطار الذي يعمل من خلاله كل مستوى من مستويات الحكومة. ويجب على الدستور كحد أدنى إنشاء مؤسسات مهمة معينة وتحديد المسئوليات داخل النظام الفيدرالي. عندما يقوم بلد ما بتبني نظام فيدرالي تتضاعف مهام ـ الدستور الفيدرالي لان الدستور في هذه الحالة ينبغي ان يحدد ماهية الوحدات المكونة للنظام ـ الفيدرالي، كما يقرر الدور الذي ستلعبه الوحدات المكونة في بنية وعمليات الحكومة الفيدرالية، ويحدد مدى الخصوصية المتاحة للوحدات المكونة للنظام الفيدرالي في وضع الكيان المدني الخاص بها، وبشكل أكثر عموما يقوم ـ الدستور الفيدرالي بتقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة، ويحدد الدستور عند خصيص السلطات ماهي السلطات التي تعد امتيازا قاصرا لكل حكومة وما هي السلطات المشتركة أو المتلازمة، كما يحدد الدستور الفيدرالي كيفية حل الصراعات التي تنشأ بين الحكومات بشأن توزيع السلطات (تارت الان،٢٠٠٧: ٥٢).

أن وجود مستويان مستقلان لحكومة في نظام فيدرالي يتطلب حكما دستوريا لفض النزاعات التي تتعلق بمجالات الاختصاص الدستوري لكل منهما ويسند هذا الدور غالبا الى المحاكم الدستورية ويجب على الدستور الفيدرالي أن يوفر طريقة لفض النزاعات المحتملة بشأن السلطات القانونية لمستويي الحكومة وألا يكون سببا في اثارة الإشكاليات (اندرسون: ٥٢).

لم تتضمن الدساتير العراقية السابقة لعام 2003 أية إشارة صريحة وواضحة للفيدرالية كتلك التي أشار اليها قانون إدارة الدولة لعام 2003 ودستور العراق لعام 2005 الذي صيغ لدولة اتحادية فيدرالية، ولقد أكد قانون إدارة الدولة لعام 2003 في مادته الرابعة تبني النظام الفيدرالي بالنص على أن (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي- فيدرالي)، وجاء في المادة نفسها أن تتقاسم السلطات فيه الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل، أو العرق، أو الاثنية أو القومية أو المذهب(قانون الدولة المؤقت،٢٠٠٤).

وقد فصل القانون المسائل المتعلقة بالنظام الفيدرالي ولا سيما تأكيده أن الحكومة العراقية هي الحكومة الاتحادية وتتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطة القضائية كما تنص المادة 24 بل حدد على وجه الدقة اختصاص هذه الحكومة الانتقالية الاتحادية في المادة 25، وتم تأكيد ذلك عند تنظيمه للسلطة القضائية اذ وصفها بالاتحادية الباس السادس والذي نظم فيه تشكيل المحاكم الاتحادية واختصاصاتها، ليأتي الباب الثامن لينظم الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية فقد أجاز القانون لمجموعة من المحافظات خراج إقليم كردستان لا تتجاوز الثلاث فيما عدا بغداد وكركوك تشكيل أقاليم فيما بينها، وهذا ما تضمنته الفقرة (53/ج) التي نصت على ان يحق للمحافظات خارج إقليم كردستان، فيما عدا بغداد وكركوك تشكيل أقاليم فيما بينهما، وللحكومة العراقية المؤقتة اقتراح اليات التشكيل أقاليم جديدة، على أن توافق الجمعية الوطنية على تلك الاليات والتشريعات

ووفقا لما جاء في نص المادة 52 على أن يؤسس النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، فان الحكومات المحلية للأقاليم والمحافظات سيكون لها اختصاصات أخرى غير اختصاصات السلطة الاتحادية، فقد نصت الفقرة (57/د) على أن جميع الصلاحيات التي لا تعود حصرا للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الأقاليم والمحافظات، وهو بذلك قد حدد حصريا

اختصاصات الحكومة الاتحادية، بينما تعود جميع الصلاحيات التي لم يجر تحديدها إلى حكومات الأقاليم والمحافظات.

وتفصل المحكمة الاتحادية العليا في الدعاوي التي تنشأ بين الحكومة العراقية الانتقالية وحكومات الأقاليم وادارات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية، وتفصل المحكمة الاتحادية العليا (بناءً على دعوى من مدع أو بناء على إحالة من محكمة أخرى) في مخالفة القوانين او الأنظمة أو التعليمات التي تصدرها الحكومة الاتحادية او الحكومات الإقليمية وادارات المحافظات أو البلديات أو الإدارات المحلية لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية (الدلي عبد الغني،٢٠٠٦: ٢٥)

الخلاصة:

وضع الدستور العراقي عام 2005الذي اعطى صلاحيات في ادارة الاقاليم الفيدرالية، من حيث اللغة ونوع التعليم منح العطل حسب الدستور العراقي، مع ذلك هناك معطلات حالت دون تفعيل الفيدرالية في العراق بطريقتها السلمية، والتي نتج عنها عدم انشاء مجلس الاتحاد الذي ينظم القرارات وشموليتها، ويساعد في تحقيق الاستقرار الديمقراطي، وعليه جاءت الورقة الحالية تفسر الصراعات بين الجماعات المختلفة والتي استخدم فيها المطالب المعنوية شعارا من أجل تحقيق طموحاتهم، وعليه لابد من تعديل الدستور انسجاما مع الريقة التي نشأت بها الدولة العراقية، واعادة صياغة الفقرة ثانيا من المادة 92 من دستور العراق لسنة 2005، الخاصة بتشكيل المحكمة الاتحادية وابعاد غير المختصين بالقانون والقضاء من عضويتها.

المصادر:

- علي نجم عبد الميالي: اليات ادارة التنوع الاجتماعي ودورها في تعزيز السلم الاهلي، رسالة ماجستير، معهد العلمين، 2020.

- سهاد عادل احمد محمد، الاقليات والوحدة الوطنية في العراق، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005.

- علي مهدي مايد، اشكالية التنوع وأثرها في بناء الدولة الاتحادية بعد عام 2003، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2021.

- محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية ولبنان، دار العلم، بيروت، 1991.

- عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، مطبعة العرفان، بيروت، 1958.

- محمود بايزيدي، رسالة في عادات الاكراد وتقاليدهم، دار كلمة، أبو ظبي، 2010.

- باسيل نيكتن، الكرد، ترجمة صلاح برواري، بيروت، مطبعة الروائع ط2 1967.

- سليم مطر، الذات الجريحة، مركز دراسات الامة العربية، جنيف-بغداد، ط4 2008.

- وجدي أنور مردان، من هم الاتركمان، rescueturkmen.wordpress.com

- ياسين سعد محمد، بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية لظاهرة التنوع، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

- ناصر مكارم الشيرازي، عقيدتنا مختصر عقيدة الشيعة الإمامية، ترجمة:صالح الورداني، دار الهدف للنشر، القاهرة، 2001.

- سعد الديوة جي ، اليزيدية ، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2003.

- سعد سلوم ، التنوع الخلاق خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق ، مجلة مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، مجلة عراقية ، العدد2 ، 2013 .

- سعد سلوم ، الايزيديون في العراق (الذاكرة، الهوية، الإبادة الجماعية) ، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، العراق، 2016.

- رائد حسون بقال، وعدي اسعد خماس، الصابئة المندائيون نبذة تعريفية ، ط2، منشورات ديوان اوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية ، بغداد، العراق، 2003، ص32.

-- يماء عبد الباقي محمود ، المسيحيون في العراق حتى اواخر القرن السابع الميلادي ، ط1، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2014.

-عبد الله الخريجي ، علم الاجتماع الديني ، ط2، دراسات في المجتمع العربي السعودي ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1990، ص315.

- ليم مطر، الاصول الدينية العراقية المصرية للأديان السماوية: اليهودية والمسيحية والإسلام، -الحوار المتمدن، الحوار المتمدن-العدد: 5808 - 2018 / 3 / 7، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=591417&r=0

-احمد سوسة- ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، دار ساقية، بيروت 2000.

- عبد الجبار احمد، التحولات الديمقراية في العراق، مركز الخليج للابحاث، بغداد، 2005.

- فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.

- ايليا سومين، السلم عبر الفيدرالية يحد من الصراع الديني والاثني، مجلة اوراق عربي، العدد4، 2005.

- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الانظمة الفيدرالية، كندا، 2007.

- قصطان احمد سلمان، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مجلة العربي، بيروت، العدد35، 2009.

- باقر ياسين، رؤية في مستقبل العراق، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006 0

- الان تار، حورات حول الاصول الدستورية والتنظيمية، سلسلة كتابات، كندا، 2007.

- قانون الدولة المؤقت، 2004.

- عبد الغني الدلي، مأزق الدستور، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.

Sources:

-Ali Negm Abdel Mayali: Mechanisms of managing social diversity and its role in promoting civil peace, Master's thesis, El Alamein Institute, 2020.

-Suhad Adel Ahmed Muhammad, Minorities and National Unity in Iraq, PhD thesis, Higher Institute of Political and International Studies, 2005.

-Ali Mahdi Maid, The problem of diversity and its impact on building the federal state after 2003, published Master's thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2021.

-Muhammad Ashour Mahdi, Ethnic pluralism and Lebanon, Dar Al-Ilm, Beirut, 1991.

-Abdul Razzaq Al-Hasani, Iraq, past and present, Al-Irfan Press, Beirut, 1958.

-Mahmoud Bayazidi, A Treatise on Kurdish Customs and Traditions, Dar Kalima, Abu Dhabi, 2010.

-Basil Nikten, The Kurds, translated by Salah Barwari, Beirut, Al-Rawaa'a Press, 2nd ed. 1967.

-Salim Matar, The Wounded Self, Center for Arab Nation Studies, Geneva - Baghdad, 4th edition 2008.

-Wajdi Anwar Mardan, Who are the Turkmen, rescueturkmen.wordpress.com

-Yassin Saad Muhammad, The Structure of Iraqi Society, a historical and social study of the phenomenon of diversity, PhD thesis, Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad.

-Nasir Makarim Al-Shirazi, Our Creed, A Brief Introduction to the Doctrine of the Imamate Shi'a, translated by: Salih Al-Wardani, Dar Al-Hadaf Publishing, Cairo, 2001.

-Saad Al-Dewa Ji, Al-Yazidiya, 1st Edition, Dar Al-Faris for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2003.

-Saad Salloum, Creative Diversity, A Roadmap to Enhancing Pluralism in Iraq, Journal of the Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Iraqi Journal, No. 2, 2013.

-Saad Salloum, The Yazidis in Iraq (Memory, Identity, Genocide), 1st Edition, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, Iraq, 2016.

-Raed Hassoun Bakal, and Uday Asaad Khammas, Sabean Mandaean Briefing, 2nd Edition, Publications of the Diwan of Endowments for Christian, Yazidi and Sabean Mandaean Religions, Baghdad, Iraq, 2003, p. 32.

Yamaa Abdel-Baqi Mahmoud, Christians in Iraq until the Late Seventh Century A.D., House of Wisdom, Baghdad, Iraq, 2014.

-Abdullah Al-Khuraiji, Religious Sociology, 2nd Edition, Studies in the Saudi Arab Society, Jeddah, Saudi Arabia, 1990, p. 315.

-Lim Matar, The Iraqi-Egyptian Religious Origins of the Monotheistic Religions: Judaism, Christianity and Islam aid=591417&r=0

-Ahmed Soussa - Features of the Ancient History of the Jews of Iraq, Dar Sakiya, Beirut, 2000.

-Abdul-Jabbar Ahmed, Demographic Transformations in Iraq, Gulf Research Center, Baghdad, 2005.

-Faleh Abdul-Jabbar, Contradictions of the Permanent Constitution, Institute of Strategic Studies, Baghdad, 2006.

-Ilya Somin, Peace Through Federalism Reducing Religious and Ethnic Conflict, Awraq Arabi Magazine, Issue 4, 2005.

-George Anderson, Introduction to Federalism, Federal Systems Forum, Canada, 2007.

-Qastan Ahmed Salman, Federalism in Iraq between the Constitution and Practical Application, Al-Arabi Magazine, Beirut, No. 35, 2009.

-Baqir Yassin, A Vision in the Future of Iraq, Journal of Iraqi Studies, Center for Iraq and Strategic Studies, Baghdad, 2006 0

-Alan Tarr, Dialogues on Constitutional and Regulatory Origins, Writing Series, Canada, 2007.

-Temporary State Law, 2004.

-Abdul-Ghani Al-Dali, The Predicament of the Constitution, Institute of Strategic Studies, Baghdad, 2006.